

الإسكوا في الإعلام

➤ الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا

- وكالة الأخبار الفرنسية: الحرب في سوريا اعادت عجلة الاقتصاد عقوداً الى الوراء
 - النهار: الحرب في سوريا أعادت عجلة الاقتصاد عقوداً الى الوراء
 - الجزيرة: الحرب بسوريا أعادت اقتصادها لحقبة الثمانينيات
 - الأهرام: الحرب في سوريا أعادت عجلة الاقتصاد عقوداً إلى الوراء
 - اللواء: الحرب في سوريا أعادت عجلة الإقتصاد عقوداً إلى الوراء
 - إيلاف: خبراء: الحرب في سوريا اعادت عجلة الاقتصاد عقوداً إلى الوراء
 - الخليج: الحرب تعيد عجلة الاقتصاد السوري عقوداً إلى الوراء
 - Inews عربية: خبراء: الحرب في سوريا اعادت عجلة الاقتصاد عقوداً إلى الوراء
 - القدس العربي: خبراء: الحرب في سوريا اعادت عجلة الاقتصاد عقوداً إلى الوراء
 - الحدث: الحرب في سورية أعادت عجلة الاقتصاد عقوداً إلى الوراء
 - المستقبل: الحرب في سوريا أعادت عجلة الاقتصاد عقوداً الى الوراء
 - لبيانون 24: 140 بليون دولار خسائر النزاع السوري
 - الحياة- هيثم طبش: 140 بليون دولار خسائر النزاع السوري
 - الشرق الأوسط: الحرب في سوريا تعيد الاقتصاد عقوداً إلى الوراء
 - موقع كلنا شركاء All4Syria: الاقتصاد عاد عقوداً إلى وراء رجال أعمال يمولون ميليشيات النظام
-

الحرب في سوريا اعادت عجلة الاقتصاد عقودا الى الوراء

وكالة الأخبار الفرنسية

اعادت الحرب التي تشهدها سوريا منذ نحو اربع سنوات عجلة الاقتصاد عقودا الى الوراء بعدما كان يصنف اقتصادها في السابق على انه واعد، بحسب ما يرى خبراء باتوا يشككون في قدرة هذا القطاع على التعافي.

وفي ظل العقوبات المفروضة عليها وتبعات النزاع المستمر منذ منتصف اذار/مارس 2011، اصبحت الحكومة السورية تواجه تراجعا في الايرادات وتعتمد بشكل اكبر على مساعدات حليفيها الرئيسيين ايران وروسيا.

ويقول مدير برنامج "الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا" باسل كغدو لوكالة فرانس برس "خسرنا عقدا من الزمن من حيث مؤشرات النمو البشري، والاقتصاد اليوم تقلص ليعود الى الحجم الذي كان عليه في الثمانينات".

ويضيف هذا المسؤول المكلف من الامم المتحدة ملف اعادة بناء المجتمع والاقتصاد السوريين "سوريا الامس لن تعود ابدا. الاقتصاد سيكون اصغر حجما، وعدد السكان سيكون اقل".

وتجاوزت معدلات الناتج المحلي الاجمالي في سوريا قبل بدء النزاع، معدلاته في دول عربية اخرى مثل الاردن وتونس. واحتلت سوريا موقعا جيدا على سلم مؤشرات النمو، وبينها تلك الخاصة بالصحة والتعليم.

غير ان العنف الدامي الذي شهدته البلاد بعد تحول الحركة الاحتجاجية ضد نظام الرئيس بشار الاسد الى نزاع مسلح، دفع المستثمرين الى المغادرة وقضى على البنية التحتية واصاب الاقتصاد في الصميم.

وتقول المسؤولة في قسم الشرق الاوسط واسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي ماي خميس ان "الناتج المحلي الاجمالي تقلص بنحو 40 في المئة"، مضيفة ان "انتاج النفط يكاد يتوقف ومعدلات التضخم بلغت نحو 120 في المئة في اب/اغسطس 2013، بينما كانت اربعة في المئة في 2011، قبل ان تبلغ في ايار/مايو الى 50 بالمئة".

وتشير ارقام الامم المتحدة الى ان صادرات وواردات البلاد تراجعت باكثر من 90 في المئة، فيما تجاوزت نسبة البطالة الخمسين في المئة.

والى جانب الدمار الذي تخلفه المعارك اليومية والشلل الذي تتسبب به في معظم القطاعات، فان العقوبات الغربية على سوريا تلعب دورا رئيسيا في جر الاقتصاد الى الوراء.

وبين اكثر العقوبات تاثيرا تلك التي تطل قطاعي النفط والمصارف، اذ تراجعت صادرات النفط حاليا الى نحو صفر في المئة بينما وضعت المصارف المملوكة من الحكومة على لوائح سوداء في دول عدة.

ويقول مدير موقع "سيريا ريبورت" الالكتروني الاقتصادي جهاد يازجي ان "العديد من الاعمال تباى الاستمرار في سوريا (...). بسبب العواقب المحتملة التي يمكن ان تترتب عليها وتؤثر على حضورها في الولايات المتحدة واماكن اخرى".

ويضيف "الحكومة لم تعد تملك مصادر دخل مهمة"، مشيراً في موازاة ذلك الى ان الاستثمار الحكومي في البنية التحتية توقف بشكل شبه كامل، بينما بقيت الرواتب على ما كانت عليه.

وفي مواجهة تراجع الإيرادات، اتخذت الحكومة السورية مجموعة اجراءات تقوم على التقشف وبينها الغاء الدعم عن بعض المواد، فارتفعت اسعار الخبز بنسبة 70 في المئة، وتضاعفت اسعار السكر والارز، وكذلك فواتير الكهرباء والماء، بحسب يازجي.

ويقول خبير في الاقتصاد السوري رفض الكشف عن اسمه ان "الحكومة قامت باقتطاع الكثير من المصاريف. واليوم، لا تستورد هذه الحكومة سوى ما تعتبره ضرورة قصوى: الغذاء والسلاح".

ويشير الى ان النظام يعتمد ايضا على رجال اعمال اغنياء لدفع رواتب الميليشيات الموالية له ولاستيراد النفط وبيعه الى القطاعات الخاصة.

وفي خضم هذا التدهور الاقتصادي، اصبحت المساعدات التي يقدمها حليفا سوريا الرئيسيان، ايران وروسيا، بمثابة حبل الانقاذ الوحيد.

وقدمت طهران العام الماضي الى دمشق نحو 4,6 مليارات دولار لتسد ثمن الواردات السورية من الطاقة والقمح، فيما قدمت موسكو هذا العام بحسب تقارير بين 300 و327 مليون دولار.

ويستبعد خبراء ان تتخلى كل من روسيا وايران عن الحكومة السورية التي انخفضت نفقاتها مع فرار اكثر من ثلاثة ملايين سوري من البلاد وتدفق المساعدات الدولية لمساعدة هؤلاء اللاجئين.

ويتوقع يازجي ان يشهد الاقتصاد السوري "تراجعا مستمرا وتدرجيا" على المدى القصير لكن الحكومة السورية ستبقى رغم ذلك قادرة على دفع الرواتب، بمساعدة حلفائها.

ويقدر كغدو من جهته ان سوريا ستحتاج الى عقد من اعادة الاعمار بعد انتهاء الحرب، علما ان نهاية النزاع لا تبدو قريبة.

ويقول "الفرصة تضيق مع كل يوم جديد".

الحرب في سوريا أعادت عجلة الاقتصاد عقوداً الى الوراء

النهار

أعدت الحرب التي تشهدها سوريا منذ نحو اربع سنوات عجلة الاقتصاد عقودا الى الوراء، بعدما كان يصنف اقتصادها في السابق على انه واعد، بحسب ما يرى خبراء باتوا يشككون في قدرة هذا القطاع على التعافي.

وفي ظل العقوبات المفروضة عليها وتبعات النزاع المستمر منذ منتصف اذار 2011، اصبحت الحكومة السورية تواجه تراجعاً في الإيرادات وتعتمد في شكل اكبر على مساعدات حليفيها الرئيسيين ايران وروسيا.

ويقول مدير برنامج "الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا" باسل كغدو: "خسرنا عقداً من الزمن من حيث مؤشرات النمو البشري، والاقتصاد اليوم تقلص ليعود الى الحجم الذي كان عليه في الثمانينات".

ويضيف هذا المسؤول المكلف من الامم المتحدة ملف اعادة بناء المجتمع والاقتصاد السوريين: "سوريا الامس لن تعود ابداً. الاقتصاد سيكون اصغر حجماً، وعدد السكان سيكون اقل".

وتجاوزت معدلات الناتج المحلي الاجمالي في سوريا قبل بدء النزاع، معدلاته في دول عربية اخرى مثل الاردن وتونس. واحتلت سوريا موقعا جيدا على سلم مؤشرات النمو، وبينها تلك الخاصة بالصحة والتعليم.

غير ان العنف الدامي الذي شهدته البلاد بعد تحول الحركة الاحتجاجية ضد نظام الرئيس بشار الاسد الى نزاع مسلح، دفع المستثمرين الى المغادرة وقضى على البنية التحتية واصاب الاقتصاد في الصميم.

وتقول المسؤولة في قسم الشرق الاوسط واسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي ماي خميس ان "الناتج المحلي الاجمالي تقلص بنحو 40 في المئة"، مضيفة ان "انتاج النفط يكاد يتوقف ومعدلات التضخم بلغت نحو 120 في المئة في اب 2013، بينما كانت اربعة في المئة في 2011، قبل ان تبلغ في ايار الى 50 في المئة".

وتشير ارقام الامم المتحدة الى ان صادرات وواردات البلاد تراجعت بأكثر من 90 في المئة، فيما تجاوزت نسبة البطالة الخمسين في المئة.

والى جانب الدمار الذي تخلفه المعارك اليومية والشلل الذي تتسبب به في معظم القطاعات، فان العقوبات الغربية على سوريا تلعب دوراً رئيسياً في جر الاقتصاد الى الوراء.

وبين اكثر العقوبات تائيرا تلك التي تطال قطاعي النفط والمصارف، اذ تراجعت صادرات النفط حاليا الى نحو صفر في المئة بينما وضعت المصارف المملوكة من الحكومة على لوائح سوداء في دول عدة.

ويقول مدير موقع "سيريا ريبورت" الالكتروني الاقتصادي جهاد يازجي ان "العديد من الاعمال نابى الاستمرار في سوريا (...) بسبب العواقب المحتملة التي يمكن ان تترتب عليها وتؤثر على حضورها في الولايات المتحدة واماكن اخرى".

ويضيف "الحكومة لم تعد تملك مصادر دخل مهمة"، مشيرا في موازاة ذلك الى ان الاستثمار الحكومي في البنية التحتية توقف بشكل شبه كامل، بينما بقيت الرواتب على ما كانت عليه.

وفي مواجهة تراجع الايرادات، اتخذت الحكومة السورية مجموعة اجراءات تقوم على التقشف وبينها الغاء الدعم عن بعض المواد، فارتفعت اسعار الخبز بنسبة 70 في المئة، وتضاعفت اسعار السكر والارز، وكذلك فواتير الكهرباء والماء، بحسب يازجي.

ويقول خبير في الاقتصاد السوري رفض الكشف عن اسمه ان "الحكومة قامت باقتطاع الكثير من المصاريف. واليوم، لا تستورد هذه الحكومة سوى ما تعتبره ضرورة قصوى: الغذاء والسلاح".

ويشير الى ان النظام يعتمد ايضا على رجال اعمال اغنياء لدفع رواتب الميليشيات الموالية له ولاستيراد النفط وبيعه الى القطاعات الخاصة.

وفي خضم هذا التدهور الاقتصادي، اصبحت المساعدات التي يقدمها حليفا سوريا الرئيسيان، ايران وروسيا، بمثابة حبل الانقاذ الوحيد.

وقدمت طهران العام الماضي الى دمشق نحو 4,6 مليارات دولار لتسد ثمن الواردات السورية من الطاقة والقمح، فيما قدمت موسكو هذا العام بحسب تقارير بين 300 و327 مليون دولار.

ويستبعد خبراء ان تتخلى كل من روسيا وايران عن الحكومة السورية التي انخفضت نفقاتها مع فرار اكثر من ثلاثة ملايين سوري من البلاد وتدفق المساعدات الدولية لمساعدة هؤلاء اللاجئين.

ويتوقع يازجي ان يشهد الاقتصاد السوري "تراجعا مستمرا وتدرجيا" على المدى القصير لكن الحكومة السورية ستبقى رغم ذلك قادرة على دفع الرواتب، بمساعدة حلفائها.

ويقدر كغدو من جهته ان سوريا ستحتاج الى عقد من اعادة الاعمار بعد انتهاء الحرب، علما ان نهاية النزاع لا تبدو قريبة.

ويقول: "الفرصة تضيع مع كل يوم جديد".

الحرب بسوريا أعادت اقتصادها لحقبة الثمانينيات

الجزيرة

قال مدير برنامج الأجنحة الوطنية لمستقبل سوريا باسل كغدو إن الحرب في سوريا أعادت الاقتصاد إلى الحجم الذي كان عليه في الثمانينيات، مضيفا أن البلاد خسرت عقدا كاملا من حيث مؤشرات التنمية البشرية.

ويضيف كغدو، وهو المسؤول المكلف من الأمم المتحدة بملف إعادة بناء المجتمع والاقتصاد السوريين "سوريا أمس لن تعود أبدا، الاقتصاد سيكون أصغر حجما وعدد السكان سيكون أقل".

وكان حجم الناتج المحلي الإجمالي لسوريا قبل اندلاع النزاع عام 2011 يفوق نظيره في دول عربية أخرى مثل الأردن وتونس، وقد كانت ترتيب البلاد جيدا على سلم مؤشرات التنمية البشرية خصوصا الصحة والتعليم.

وتشير ماي خميس -المسؤولة بقسم الشرق الأوسط في صندوق النقد الدولي- إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لسوريا تقلص بـ40%، وإنتاج النفط شبه متوقف، ومعدل التضخم بلغ 120% في أغسطس/آب الماضي بعدما كان 4% عام 2011.

وطبقا لإحصائيات الأمم المتحدة فإن صادرات وواردات سوريا تقلصت بأكثر من 90%، بينما فاقت نسبة البطالة 50%.

آثار العقوبات

وفضلا عن الخسائر الكارثية للحرب على قطاعات الاقتصاد ومعيشة السوريين، فإن العقوبات الغربية المفروضة على النظام السوري أسهمت بدور رئيس في تراجع الاقتصاد السوري بشكل كبير.

ومن أكثر العقوبات التي كانت لها تأثير على البلاد ما تعلق بقطاعي النفط والمصارف، إذ تقلص حجم صادرات النفط إلى الصفر تقريبا، ووضعت البنوك التي تملكها حكومة دمشق في قائمة العقوبات في العديد من البلدان.

ويقول مدير موقع "سيريا ريبورت" الإلكتروني الاقتصادي جهاد يازجي إن الحكومة السورية لم تعد تمتلك مصادر دخل مهمة، كما أن الاستثمار الحكومي في البنية التحتية توقف بشكل شبه كامل، في حين ظلت الرواتب على ما كانت عليه.

إجراءات تقشف

ولمواجهة الهبوط الشديد في حجم الإيرادات، أقر النظام السوري إجراءات تقشف ومنها إلغاء الدعم عن بعض المواد، فارتفعت أسعار الخبز بـ70%، وتضاعفت أسعار السكر والأرز، وكذلك فواتير الكهرباء والماء وفق ما ذكره يازجي.

ويقول اقتصادي سوري، رفض الكشف عن اسمه، إن الحكومة السورية "قامت باقتطاع الكثير من المصاريف، وهي لا تستورد اليوم سوى ما تعتبره ضرورة قصوى متمثلة في الغذاء والسلاح".

كما يعتمد النظام أيضا على رجال أعمال لدفع رواتب مسلحي الجماعات المسلحة الموالية له، ولاستيراد النفط وبيعه للقطاع الخاص.

الحرب في سوريا أعادت عجلة الاقتصاد عقودًا إلى الوراء

الأهرام

أعادت الحرب التي تشهدها سوريا منذ نحو أربع سنوات عجلة الاقتصاد عقودًا إلى الوراء بعدما كان يصنف اقتصادها في السابق على أنه واعد، بحسب ما يرى خبراء باتوا يشككون في قدرة هذا القطاع على التعافي.

وفي ظل العقوبات المفروضة عليها وتبعات النزاع المستمر منذ منتصف مارس 2011، أصبحت الحكومة السورية تواجه تراجعًا في الإيرادات وتعتمد بشكل أكبر على مساعدات حليفيها الرئيسيين إيران وروسيا.

ويقول مدير برنامج "الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا" باسل كغدو، لوكالة فرانس برس "خسرنا عقدًا من الزمن من حيث مؤشرات النمو البشري، والاقتصاد اليوم تقلص ليعود إلى الحجم الذي كان عليه في الثمانينات".

ويضيف المسؤول المكلف من الأمم المتحدة ملف إعادة بناء المجتمع والاقتصاد السوريين "سوريا الأمس لن تعود أبدًا والاقتصاد سيكون أصغر حجمًا، وعدد السكان سيكون أقل".

وتجاوزت معدلات الناتج المحلي الإجمالي في سوريا قبل بدء النزاع، معدلاته في دول عربية أخرى مثل الأردن وتونس. واحتلت سوريا موقعًا جيدًا على سلم مؤشرات النمو، وبينها تلك الخاصة بالصحة والتعليم.

غير أن العنف الدامي الذي شهدته البلاد بعد تحول الحركة الاحتجاجية ضد نظام الرئيس بشار الأسد إلى نزاع مسلح، دفع المستثمرين إلى المغادرة وقضى على البنية التحتية وأصاب الاقتصاد في الصميم.

وتقول المسؤولة في قسم الشرق الاوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي ماي خميس ان "الناتج المحلي الاجمالي تقلص بنحو 40 في المئة"، مضيفة ان "انتاج النفط يكاد يتوقف ومعدلات التضخم بلغت نحو 120 في المئة في اغسطس 2013، بينما كانت أربعة في المئة في 2011، قبل أن تبلغ في مايو الى 50 بالمئة".

وتشير أرقام الأمم المتحدة إلى أن صادرات وواردات البلاد تراجعت بأكثر من 90 في المئة، فيما تجاوزت نسبة البطالة الخمسين في المئة.

وإلى جانب الدمار الذي تخلفه المعارك اليومية والشلل الذي تتسبب به في معظم القطاعات، فإن العقوبات الغربية على سوريا تلعب دوراً رئيسياً في جر الاقتصاد إلى الوراء.

وبين أكثر العقوبات تأثيراً تلك التي تطل قطاعي النفط والمصارف، إذ تراجعت صادرات النفط حالياً إلى نحو صفر في المئة بينما وضعت المصارف المملوكة من الحكومة على لوائح سوداء في دول عدة.

ويقول خبير في الاقتصاد السوري رفض الكشف عن اسمه إن "الحكومة قامت باقتطاع الكثير من المصاريف. واليوم، لا تستورد هذه الحكومة سوى ما تعتبره ضرورة قصوى الغذاء والسلاح".

ويشير إلى أن النظام يعتمد أيضاً على رجال أعمال أغنياء لدفع رواتب الميليشيات الموالية له ولاستيراد النفط وبيعه إلى القطاعات الخاصة.

وفي خضم هذا التدهور الاقتصادي، أصبحت المساعدات التي يقدمها حليفا سوريا الرئيسيان، إيران وروسيا، بمثابة حبل الانقاذ الوحيد.

وقدمت طهران العام الماضي الى دمشق نحو 4,6 مليارات دولار لتسد ثمن الواردات السورية من الطاقة والقمح، فيما قدمت موسكو هذا العام بحسب تقارير بين 300 و327 مليون دولار.

ويستبعد خبراء ان تتخلى روسيا وإيران عن الحكومة السورية التي انخفضت نفقاتها مع فرار أكثر من ثلاثة ملايين سوري من البلاد وتدفع المساعدات الدولية لمساعدة هؤلاء اللاجئين.

ويتوقع يازجي أن يشهد الاقتصاد السوري "تراجعا مستمرا وتدرجيا" على المدى القصير لكن الحكومة السورية ستبقى رغم ذلك قادرة على دفع الرواتب، بمساعدة حلفائها.

ويقدر كغدو من جهته ان سوريا ستحتاج إلى عقد من اعادة الأعمار بعد انتهاء الحرب، علما أن نهاية النزاع لا تبدو قريبة.

الحرب في سوريا أعادت عجلة الإقتصاد عقوداً إلى الوراء

اللواء

أعادت الحرب التي تشهدها سوريا منذ نحو اربع سنوات عجلة الإقتصاد عقودا الى الوراء بعدما كان يصنف اقتصادها في السابق على انه واعد، بحسب ما يرى خبراء باتوا يشككون في قدرة هذا القطاع على التعافي.

وفي ظل العقوبات المفروضة عليها وتبعات النزاع المستمر منذ منتصف اذار 2011، اصبحت الحكومة السورية تواجه تراجعاً في الإيرادات وتعتمد بشكل اكبر على مساعدات حليفيها الرئيسيين ايران وروسيا.

ويقول مدير برنامج «الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا» باسل كغدو «خسرنا عقدا من الزمن من حيث مؤشرات النمو البشري، والاقتصاد اليوم تقلص ليعود الى الحجم الذي كان عليه في الثمانينات».

ويضيف هذا المسؤول المكلف من الامم المتحدة ملف اعادة بناء المجتمع والاقتصاد السوريين «سوريا الامس لن تعود ابدا. الاقتصاد سيكون اصغر حجما، وعدد السكان سيكون اقل».

وتجاوزت معدلات الناتج المحلي الاجمالي في سوريا قبل بدء النزاع، معدلاته في دول عربية اخرى مثل الاردن وتونس.

واحتلت سوريا موقعا جيدا على سلم مؤشرات النمو، وبينها تلك الخاصة بالصحة والتعليم.

غير ان العنف الدامي الذي شهدته البلاد بعد تحول الحركة الاحتجاجية ضد نظام الرئيس بشار الاسد الى نزاع مسلح، دفع المستثمرين الى المغادرة وقضى على البنية التحتية واصاب الاقتصاد في الصميم.

وتقول المسؤولة في قسم الشرق الاوسط واسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي ماي خميس ان «الناتج المحلي الاجمالي تقلص بنحو 40 في المئة»، مضيفة ان «انتاج النفط يكاد يتوقف ومعدلات التضخم بلغت نحو 120 في المئة في اب 2013، بينما كانت اربعة في المئة في 2011، قبل ان تبلغ في ايار الى 50 بالمئة».

وتشير ارقام الامم المتحدة الى ان صادرات وواردات البلاد تراجعت باكثر من 90 في المئة، فيما تجاوزت نسبة البطالة الخمسين في المئة.

والى جانب الدمار الذي تخلفه المعارك اليومية والشلل الذي تتسبب به في معظم القطاعات، فان العقوبات الغربية على سوريا تلعب دورا رئيسيا في جر الاقتصاد الى الوراء.

وبين اكثر العقوبات تاثيرا تلك التي تطال قطاعي النفط والمصارف، اذ تراجعت صادرات النفط حاليا الى نحو صفر في المئة بينما وضعت المصارف المملوكة من الحكومة على لوائح سوداء في دول عدة.

ويقول مدير موقع «سيريا ريبورت» الالكتروني الاقتصادي جهاد يازجي ان «العديد من الاعمال تابتى الاستمرار في سوريا (...) بسبب العواقب المحتملة التي يمكن ان تترتب عليها وتؤثر على حضورها في الولايات المتحدة واماكن اخرى».

ويضيف «الحكومة لم تعد تملك مصادر دخل مهمة»، مشيرا في موازاة ذلك الى ان الاستثمار الحكومي في البنية التحتية توقف بشكل شبه كامل، بينما بقيت الرواتب على ما كانت عليه.

وفي مواجهة تراجع الإيرادات، اتخذت الحكومة السورية مجموعة اجراءات تقوم على التقشف وبينها الغاء الدعم عن بعض المواد، فارتفعت اسعار الخبز بنسبة 70 في المئة، وتضاعفت اسعار السكر والارز، وكذلك فواتير الكهرباء والماء، بحسب يازجي. ويقول خبير في الاقتصاد السوري رفض الكشف عن اسمه ان «الحكومة قامت باقتطاع الكثير من المصاريف. واليوم، لا تستورد هذه الحكومة سوى ما تعتبره ضرورة قصوى: الغذاء والسلاح».

ويشير الى ان النظام يعتمد ايضا على رجال اعمال اغنياء لدفع رواتب الميليشيات الموالية له ولاستيراد النفط وبيعه الى القطاعات الخاصة.

وفي خضم هذا التدهور الاقتصادي، اصبحت المساعدات التي يقدمها حليفا سوريا الرئيسيان، ايران وروسيا، بمثابة حبل الانقاذ الوحيد.

وقدمت طهران العام الماضي الى دمشق نحو 6،4 مليارات دولار لتسدد ثمن الواردات السورية من الطاقة والقمح، فيما قدمت موسكو هذا العام بحسب تقارير بين 300 و327 مليون دولار.

ويستبعد خبراء ان تتخلى كل من روسيا وايران عن الحكومة السورية التي انخفضت نفقاتها مع فرار اكثر من ثلاثة ملايين سوري من البلاد وتدفق المساعدات الدولية لمساعدة هؤلاء اللاجئين.

ويتوقع يازجي ان يشهد الاقتصاد السوري «تراجعا مستمرا وتدرجيا» على المدى القصير لكن الحكومة السورية ستبقى رغم ذلك قادرة على دفع الرواتب، بمساعدة حلفائها.

ويقدر كغدو من جهته ان سوريا ستحتاج الى عقد من اعادة الاعمار بعد انتهاء الحرب، علما ان نهاية النزاع لا تبدو قريبة. ويقول «الفرصة تضيق مع كل يوم جديد».

خبراء: الحرب في سوريا اعادت عجلة الاقتصاد عقودا إلى الوراء

إيلاف

اعادت الحرب التي تشهدها سوريا منذ نحو اربع سنوات عجلة الاقتصاد عقودا إلى الوراء، بعدما كان يصنف اقتصادها في السابق على انه واعد، بحسب ما يرى خبراء باتوا يشككون في قدرة هذا الاقتصاد على التعافي. وفي ظل العقوبات المفروضة عليها وتبعات النزاع المستمر منذ منتصف اذار/مارس 2011، اصبحت الحكومة السورية تواجه تراجعاً في الإيرادات وتعتمد بشكل أكبر على مساعدات حليفيها الرئيسيين إيران وروسيا. ويقول مدير برنامج «الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا» باسل كغدو لووكالة فرانس برس «خسرنا عقداً من الزمن من حيث مؤشرات النمو البشري، والاقتصاد اليوم تقلص ليعود إلى الحجم الذي كان عليه في الثمانينات». ويضيف هذا المسؤول المكلف من الأمم المتحدة ملف إعادة بناء المجتمع والاقتصاد السوريين «سوريا أمس لن تعود ابداً. الاقتصاد سيكون اصغر حجماً، وعدد السكان سيكون اقل».

وتجاوزت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في سوريا قبل بدء النزاع، معدلاته في دول عربية أخرى مثل الأردن وتونس. واحتلت سوريا موقعا جيدا على سلم مؤشرات النمو، وبينها تلك الخاصة بالصحة والتعليم. غير ان العنف الدامي الذي شهدته البلاد، بعد تحول الحركة الاحتجاجية ضد نظام الرئيس بشار الأسد إلى نزاع مسلح، دفع المستثمرين إلى المغادرة وقضى على البنية التحتية وأصاب الاقتصاد في الصميم. وتقول مي خميس، المسؤولة في قسم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، ان «الناتج المحلي الإجمالي تقلص بنحو 40 في المئة»، مضيفة ان «إنتاج النفط يكاد يتوقف ومعدلات التضخم بلغت نحو 120 في المئة في آب/اغسطس 2013، بينما كانت اربعة في المئة في 2011، قبل ان تبلغ في ايار/مايو الماضي إلى 50 في المئة».

وتشير ارقام الأمم المتحدة إلى ان صادرات وواردات البلاد تراجعت بأكثر من 90 في المئة، فيما تجاوزت نسبة البطالة الخمسين في المئة. وإلى جانب الدمار الذي تخلفه المعارك اليومية والشلل الذي تتسبب به في معظم القطاعات، فان العقوبات الغربية على سوريا تلعب دورا رئيسيا في جر الاقتصاد إلى الوراء. وبين اكثر العقوبات تائيرا تلك التي تطال قطاعي النفط والمصارف، اذ تراجعت صادرات النفط حاليا إلى نحو صفر في المئة، بينما وضعت المصارف المملوكة من الحكومة على لوائح سوداء في دول عدة. ويقول جهاد يازجي، مدير موقع «سيريا ريبورت» الإلكتروني الاقتصادي، ان «العديد من الاعمال تأبى الاستمرار في سوريا (...) بسبب العواقب المحتملة التي يمكن ان تترتب عليها وتؤثر على حضورها في الولايات المتحدة واماكن أخرى».

ويضيف «الحكومة لم تعد تملك مصادر دخل مهمة»، مشيراً في موازاة ذلك إلى ان الاستثمار الحكومي في البنية التحتية توقف بشكل شبه كامل، بينما بقيت الرواتب على ما كانت عليه. وفي مواجهة تراجع الإيرادات، اتخذت الحكومة السورية مجموعة اجراءات تقوم على التقشف وبينها إلغاء الدعم عن بعض المواد، فارتفعت اسعار الخبز بنسبة 70 في المئة، وتضاعفت اسعار السكر والأرز، وكذلك فواتير الكهرباء والماء، بحسب يازجي.

ويقول خبير في الاقتصاد السوري رفض الكشف عن اسمه ان «الحكومة قامت باقتطاع الكثير من المصاريف. واليوم، لا تستورد هذه الحكومة سوى ما تعتبره ضرورة قصوى: الغذاء والسلاح». ويشير إلى ان النظام يعتمد ايضا على رجال أعمال اغنياء لدفع رواتب الميليشيات الموالية له ولاستيراد النفط وبيعه إلى القطاعات الخاصة.

وفي خضم هذا التدهور الاقتصادي، أصبحت المساعدات التي يقدمها حليفا سوريا الرئيسيان، إيران وروسيا، بمثابة حبل الإنقاذ الوحيد. وقدمت طهران العام الماضي إلى دمشق نحو 4.6 مليار دولار لتسد ثمن الواردات السورية من الطاقة والقمح، فيما قدمت موسكو هذا العام بحسب تقارير بين 300 و327 مليون دولار.

ويستبعد خبراء ان تتخلى كل من روسيا وإيران عن الحكومة السورية، التي انخفضت نفقاتها مع فرار اكثر من ثلاثة ملايين سوري من البلاد وتدفق المساعدات الدولية لمساعدة هؤلاء اللاجئين. ويتوقع يازجي ان يشهد الاقتصاد السوري «تراجعا مستمرا وتدرجيا» على المدى القصير لكن الحكومة السورية ستبقى رغم ذلك قادرة على دفع الرواتب، بمساعدة حلفائها. ويقدر كغدو من جهته ان سوريا ستحتاج إلى عقد من إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب، علما ان نهاية النزاع لا تبدو قريبة.

الحرب تعيد عجلة الاقتصاد السوري عقوداً إلى الوراء

الخليج

أعدت الحرب التي تشهدها سوريا منذ نحو أربع سنوات عجلة الاقتصاد عقوداً إلى الوراء بعدما كان يصنف اقتصادها في السابق على انه واعد، بحسب ما يرى خبراء باتوا يشككون في قدرة هذا القطاع على التعافي .

وفي ظل العقوبات المفروضة عليها وتبعات النزاع المستمر منذ منتصف مارس، 2011 أصبحت الحكومة السورية تواجه تراجعاً في الإيرادات وتعتمد بشكل اكبر على مساعدات حليفيها الرئيسيين إيران وروسيا . ويقول مدير برنامج "الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا" باسل كغدو "خسرنا عقداً من الزمن من حيث مؤشرات النمو البشري، والاقتصاد اليوم تقلص ليعود إلى الحجم الذي كان عليه في الثمانينات" . ويضيف هذا المسؤول المكلف من الأمم المتحدة ملف إعادة بناء المجتمع والاقتصاد السوريين "سوريا الامس لن تعود أبداً . الاقتصاد سيكون اصغر حجماً، وعدد السكان سيكون أقل" . وتجاوزت معدلات الناتج المحلي الإجمالي في سوريا قبل بدء النزاع، معدلاته في دول عربية أخرى مثل الأردن وتونس . واحتلت سوريا موقعاً جيداً على سلم مؤشرات النمو، وبينها تلك الخاصة بالصحة والتعليم . غير أن العنف الدامي الذي شهدته البلاد بعد تحول الحركة الاحتجاجية ضد نظام الرئيس بشار الاسد إلى نزاع مسلح، دفع المستثمرين إلى المغادرة وقضى على البنية التحتية وأصاب الاقتصاد في الصميم .

وتقول المسؤولة في قسم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي ماي خميس إن "النتائج المحلي الإجمالي تقلص بنحو 40 في المئة"، مضيفة أن "إنتاج النفط يكاد يتوقف ومعدلات التضخم بلغت نحو 120 في المئة في أغسطس/ آب، 2013 بينما كانت أربعة في المئة في 2011 قبل أن تبلغ في مايو/ أيار 50 في المئة".

وتشير أرقام الأمم المتحدة إلى أن صادرات وواردات البلاد تراجعت بأكثر من 90 في المئة، فيما تجاوزت نسبة البطالة الخمسين في المئة.

وإلى جانب الدمار الذي تخلفه المعارك اليومية والشلل الذي تتسبب به في معظم القطاعات، فإن العقوبات الغربية على سوريا تلعب دورا رئيسيا في جر الاقتصاد إلى الوراء. وبين أكثر العقوبات تأثيرا تلك التي تطل قطاعي النفط والمصارف، إذ تراجعت صادرات النفط حاليا إلى نحو صفر في المئة. ويقول مدير موقع "سيريا ريبورت" الإلكتروني الاقتصادي جهاد يازجي إن "العديد من الأعمال تأبى الاستمرار في سوريا. بسبب العواقب المحتملة التي يمكن أن تترتب عليها وتؤثر في حضورها في الولايات المتحدة وأماكن أخرى". ويضيف "الحكومة لم تعد تملك مصادر دخل مهمة"، مشيرا في موازاة ذلك إلى أن الاستثمار الحكومي في البنية التحتية توقف بشكل شبه كامل، بينما بقيت الرواتب على ما كانت عليه. وفي مواجهة تراجع الإيرادات، اتخذت الحكومة السورية مجموعة إجراءات تقوم على التقشف وبينها إلغاء الدعم عن بعض المواد. وفي خضم هذا التدهور الاقتصادي، أصبحت المساعدات التي يقدمها حليفا سوريا الرئيسيان، إيران وروسيا، بمثابة حبل الإنقاذ الوحيد.

خبراء: الحرب في سوريا اعادت عجلة الاقتصاد عقودا إلى الوراء

Inews عربية

اعادت الحرب التي تشهدها سوريا منذ نحو اربع سنوات عجلة الاقتصاد عقودا إلى الوراء، بعدما كان يصنف اقتصادها في السابق على انه واعد، بحسب ما يرى خبراء باتوا يشككون في قدرة هذا الاقتصاد على التعافي.

وفي ظل العقوبات المفروضة عليها وتبعات النزاع المستمر منذ منتصف اذار/مارس 2011، اصبحت الحكومة السورية تواجه تراجعا في الإيرادات وتعتمد بشكل اكبر على مساعدات حليفيها الرئيسيين إيران وروسيا.

ويقول مدير برنامج «الأجنحة الوطنية لمستقبل سوريا» باسل كغدو لووكالة فرانس برس «خسرنا عقدا من الزمن من حيث مؤشرات النمو البشري، والاقتصاد اليوم تقلص ليعود إلى الحجم الذي كان عليه في الثمانينات.»

ويضيف هذا المسؤول المكلف من الامم المتحدة ملف اعادة بناء المجتمع والاقتصاد السوريين «سوريا الأمس لن تعود ابدا. الاقتصاد سيكون اصغر حجما، وعدد السكان سيكون اقل.»

وتجاوزت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في سوريا قبل بدء النزاع، معدلاته في دول عربية أخرى مثل الأردن وتونس. واحتلت سوريا موقعا جيدا على سلم مؤشرات النمو، وبينها تلك الخاصة بالصحة والتعليم.

غير ان العنف الدامي الذي شهدته البلاد، بعد تحول الحركة الاحتجاجية ضد نظام الرئيس بشار الأسد إلى نزاع مسلح، دفع المستثمرين إلى المغادرة وقضى على البنية التحتية وأصاب الاقتصاد في الصميم.

وتقول مي خميس، المسؤولة في قسم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، ان «الناتج المحلي الإجمالي تقلص بنحو 40 في المئة»، مضيفة ان «إنتاج النفط يكاد يتوقف ومعدلات التضخم بلغت نحو 120 في المئة في آب/اغسطس 2013، بينما كانت اربعة في المئة في 2011، قبل ان تبلغ في ايار/مايو الماضي إلى 50 في المئة.»

وتشير ارقام الامم المتحدة إلى ان صادرات وواردات البلاد تراجعت باكثر من 90 في المئة، فيما تجاوزت نسبة البطالة الخمسين في المئة.

وإلى جانب الدمار الذي تخلفه المعارك اليومية والشلل الذي تتسبب به في معظم القطاعات، فان العقوبات الغربية على سوريا تلعب دورا رئيسيا في جر الاقتصاد إلى الورا.

وبين اكثر العقوبات تائيرا تلك التي تطل قطاعي النفط والمصارف، اذ تراجعت صادرات النفط حاليا إلى نحو صفر في المئة، بينما وضعت المصارف المملوكة من الحكومة على لوائح سوداء في دول عدة.

ويقول جهاد يازجي، مدير موقع «سيريا ريبورت» الإلكتروني الاقتصادي، ان «العديد من الاعمال تأبى الاستمرار في سوريا (...) بسبب العواقب المحتملة التي يمكن ان تترتب عليها وتؤثر على حضورها في الولايات المتحدة واماكن أخرى.»

ويضيف «الحكومة لم تعد تملك مصادر دخل مهمة»، مشيرا في موازاة ذلك إلى ان الاستثمار الحكومي في البنية التحتية توقف بشكل شبه كامل، بينما بقيت الرواتب على ما كانت عليه.

وفي مواجهة تراجع الإيرادات، اتخذت الحكومة السورية مجموعة اجراءات تقوم على التقشف وبينها الغاء الدعم عن بعض المواد، فارتفعت اسعار الخبز بنسبة 70 في المئة، وتضاعفت اسعار السكر والأرز، وكذلك فواتير الكهرباء والماء، بحسب يازجي.

ويقول خبير في الاقتصاد السوري رفض الكشف عن اسمه ان «الحكومة قامت باقتطاع الكثير من المصاريف. واليوم، لا تستورد هذه الحكومة سوى ما تعتبره ضرورة قصوى: الغذاء والسلاح».

ويشير إلى ان النظام يعتمد ايضا على رجال أعمال اغنياء لدفع رواتب الميليشيات الموالية له ولاستيراد النفط وبيعه إلى القطاعات الخاصة.

وفي خضم هذا التدهور الاقتصادي، أصبحت المساعدات التي يقدمها حليفا سوريا الرئيسيان، إيران وروسيا، بمثابة حبل الإنقاذ الوحيد.

وقدمت طهران العام الماضي إلى دمشق نحو 4.6 مليار دولار لتسد ثمن الواردات السورية من الطاقة والقمح، فيما قدمت موسكو هذا العام بحسب تقارير بين 300 و327 مليون دولار.

ويستبعد خبراء ان تتخلى كل من روسيا وإيران عن الحكومة السورية، التي انخفضت نفقاتها مع فرار اكثر من ثلاثة ملايين سوري من البلاد وتدفق المساعدات الدولية لمساعدة هؤلاء اللاجئين.

ويتوقع يازجي ان يشهد الاقتصاد السوري «تراجعا مستمرا وتدرجيا» على المدى القصير لكن الحكومة السورية ستبقى رغم ذلك قادرة على دفع الرواتب، بمساعدة حلفائها.

ويقدر كغدو من جهته ان سوريا ستحتاج إلى عقد من إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب، علما ان نهاية النزاع لا تبدو قريبة.

خبراء: الحرب في سوريا اعادت عجلة الاقتصاد عقودا إلى الوراء

القدس العربي

اعادت الحرب التي تشهدها سوريا منذ نحو اربع سنوات عجلة الاقتصاد عقودا إلى الوراء، بعدما كان يصنف اقتصادها في السابق على انه واعد، بحسب ما يرى خبراء باتوا يشككون في قدرة هذا الاقتصاد على التعافي.

وفي ظل العقوبات المفروضة عليها وتبعات النزاع المستمر منذ منتصف اذار/مارس 2011، اصبحت الحكومة السورية تواجه تراجعا في الإيرادات وتعتمد بشكل اكبر على مساعدات حليفيها الرئيسيين إيران وروسيا.

ويقول مدير برنامج «الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا» باسل كغدو لوكالة فرانس برس «خسرنا عقدا من الزمن من حيث مؤشرات النمو البشري، والاقتصاد اليوم تقلص ليعود إلى الحجم الذي كان عليه في الثمانينات.»

ويضيف هذا المسؤول المكلف من الامم المتحدة ملف اعادة بناء المجتمع والاقتصاد السوريين «سوريا الأمس لن تعود ابدا. الاقتصاد سيكون اصغر حجما، وعدد السكان سيكون اقل».

وتجاوزت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في سوريا قبل بدء النزاع، معدلاته في دول عربية أخرى مثل الأردن وتونس. واحتلت سوريا موقعا جيدا على سلم مؤشرات النمو، وبينها تلك الخاصة بالصحة والتعليم.

غير ان العنف الدامي الذي شهدته البلاد، بعد تحول الحركة الاحتجاجية ضد نظام الرئيس بشار الأسد إلى نزاع مسلح، دفع المستثمرين إلى المغادرة وقضى على البنية التحتية وأصاب الاقتصاد في الصميم.

وتقول مي خميس، المسؤولة في قسم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، ان «الناتج المحلي الإجمالي تقلص بنحو 40 في المئة»، مضيفة ان «إنتاج النفط يكاد يتوقف ومعدلات التضخم بلغت نحو 120 في المئة في آب/اغسطس 2013، بينما كانت اربعة في المئة في 2011، قبل ان تبلغ في ايار/مايو الماضي إلى 50 في المئة».

وتشير ارقام الامم المتحدة إلى ان صادرات وواردات البلاد تراجعت بأكثر من 90 في المئة، فيما تجاوزت نسبة البطالة الخمسين في المئة.

وإلى جانب الدمار الذي تخلفه المعارك اليومية والشلل الذي تتسبب به في معظم القطاعات، فان العقوبات الغربية على سوريا تلعب دورا رئيسيا في جر الاقتصاد إلى الوراء.

وبين اكثر العقوبات تائيرا تلك التي تطل قطاعي النفط والمصارف، اذ تراجعت صادرات النفط حاليا إلى نحو صفر في المئة، بينما وضعت المصارف المملوكة من الحكومة على لوائح سوداء في دول عدة.

ويقول جهاد يازجي، مدير موقع «سيريا ريبورت» الإلكتروني الاقتصادي، ان «العديد من الاعمال تأبى الاستمرار في سوريا (...) بسبب العواقب المحتملة التي يمكن ان تترتب عليها وتؤثر على حضورها في الولايات المتحدة واماكن أخرى».

ويضيف «الحكومة لم تعد تملك مصادر دخل مهمة»، مشيرا في موازاة ذلك إلى ان الاستثمار الحكومي في البنية التحتية توقف بشكل شبه كامل، بينما بقيت الرواتب على ما كانت عليه.

وفي مواجهة تراجع الإيرادات، اتخذت الحكومة السورية مجموعة اجراءات تقوم على التقشف وبينها الغاء الدعم عن بعض المواد، فارتفعت اسعار الخبز بنسبة 70 في المئة، وتضاعفت اسعار السكر والأرز، وكذلك فواتير الكهرباء والماء، بحسب يازجي.

ويقول خبير في الاقتصاد السوري رفض الكشف عن اسمه ان «الحكومة قامت باقتطاع الكثير من المصاريف. واليوم، لا تستورد هذه الحكومة سوى ما تعتبره ضرورة قصوى: الغذاء والسلاح».

ويشير إلى ان النظام يعتمد ايضاً على رجال أعمال اغنياء لدفع رواتب الميليشيات الموالية له ولاستيراد النفط وبيعه إلى القطاعات الخاصة.

وفي خضم هذا التدهور الاقتصادي، أصبحت المساعدات التي يقدمها حليفا سوريا الرئيسيان، إيران وروسيا، بمثابة حبل الإنقاذ الوحيد.

وقدمت طهران العام الماضي إلى دمشق نحو 4.6 مليار دولار لتسد ثمن الواردات السورية من الطاقة والقمح، فيما قدمت موسكو هذا العام بحسب تقارير بين 300 و327 مليون دولار.

ويستبعد خبراء ان تتخلى كل من روسيا وإيران عن الحكومة السورية، التي انخفضت نفقاتها مع فرار اكثر من ثلاثة ملايين سوري من البلاد وتدفق المساعدات الدولية لمساعدة هؤلاء اللاجئين.

ويتوقع يازجي ان يشهد الاقتصاد السوري «تراجعا مستمرا وتدرجيا» على المدى القصير لكن الحكومة السورية ستبقى رغم ذلك قادرة على دفع الرواتب، بمساعدة حلفائها.

ويقدر كغدو من جهته ان سوريا ستحتاج إلى عقد من إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب، علما ان نهاية النزاع لا تبدو قريبة.

الحرب في سورية أعادت عجلة الاقتصاد عقوداً إلى الوراء

الحدث

أعدت الحرب التي تشهدها سورية منذ نحو أربع سنوات عجلة الاقتصاد عقوداً إلى الوراء بعدما كان يصنف اقتصادها في السابق على أنه واعد، بحسب ما يرى خبراء باتوا يشككون في قدرة هذا القطاع على التعافي. وفي ظل العقوبات المفروضة عليها وتبعات النزاع المستمر منذ منتصف آذار (مارس) 2011، أصبحت الحكومة السورية تواجه تراجعاً في الإيرادات وتعتمد في شكل أكبر على مساعدات حليفيها الرئيسيين إيران وروسيا. ويقول مدير برنامج "الأجندة الوطنية لمستقبل سورية" باسل كغدو لوكالة "فرانس برس" "خسرنا عقداً من الزمن من حيث مؤشرات النمو البشري، والاقتصاد اليوم تقلص ليعود إلى الحجم الذي كان عليه في الثمانينات". ويضيف هذا المسؤول المكلف من الأمم المتحدة ملف إعادة بناء المجتمع والاقتصاد السوريين "سورية أمس لن تعود أبداً. الاقتصاد سيكون أصغر حجماً، وعدد السكان سيكون أقل". وتقول المسؤولة في قسم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي ماي خميس إن "الناتج المحلي الإجمالي تقلص بنحو 40 في المئة"، مضيفة أن "إنتاج النفط يكاد يتوقف ومعدلات التضخم بلغت نحو 120 في المئة في آب (أغسطس) 2013، بينما كانت أربعة في المئة في 2011، قبل أن تبلغ في أيار (مايو) إلى 50 في المئة". وتشير أرقام الأمم المتحدة إلى أن صادرات وواردات البلاد تراجعت بأكثر

من 90 في المئة، فيما تجاوزت نسبة البطالة الخمسين في المئة. وإلى جانب الدمار الذي تخلفه المعارك اليومية والشلل الذي تتسبب به في معظم القطاعات، فإن العقوبات الغربية على سورية تلعب دوراً رئيسياً في جر الاقتصاد إلى الوراء. وبين أكثر العقوبات تأثيراً تلك التي تطاول قطاعي النفط والمصارف، إذ تراجعت صادرات النفط حالياً إلى نحو صفر في المئة بينما وضعت المصارف المملوكة من الحكومة على لوائح سوداء في دول عدة. ويقول مدير موقع "سيريا ريبورت" الإلكتروني الاقتصادي جهاد يازجي إن "العديد من الأعمال تأبى الاستمرار في سورية (...). بسبب العواقب المحتملة التي يمكن أن تترتب عليها وتؤثر في حضورها في الولايات المتحدة وأماكن أخرى". ويضيف: "الحكومة لم تعد تملك مصادر دخل مهمة"، مشيراً في موازاة ذلك إلى أن الاستثمار الحكومي في البنية التحتية توقف بشكل شبه كامل، بينما بقيت الرواتب على ما كانت عليه. وفي مواجهة تراجع الإيرادات، اتخذت الحكومة السورية مجموعة إجراءات تقوم على التقشف وبينها إلغاء الدعم عن بعض المواد، فارتفعت أسعار الخبز بنسبة 70 في المئة، وتضاعفت أسعار السكر والرز، وكذلك فواتير الكهرباء والماء، بحسب يازجي. ويقول خبير في الاقتصاد السوري رفض الكشف عن اسمه إن "الحكومة قامت باقتطاع الكثير من المصاريف. واليوم، لا تستورد هذه الحكومة سوى ما تعتبره ضرورة قصوى: الغذاء والسلاح". ويشير إلى أن النظام يعتمد أيضاً على رجال أعمال أغنياء لدفع رواتب الميليشيات الموالية له ولاستيراد النفط وبيعه إلى القطاعات الخاصة. وفي خضم هذا التدهور الاقتصادي، أصبحت المساعدات التي يقدمها حليفا سورية الرئيسيان، إيران وروسيا، بمثابة حبل الإنقاذ الوحيد. وقدمت طهران العام الماضي إلى دمشق نحو 4,6 بلايين دولار لتسد ثمن الواردات السورية من الطاقة والقمح، فيما قدمت موسكو هذا العام بحسب تقارير بين 300 و327 مليون دولار. ويستبعد خبراء أن تتخلى كل من روسيا وإيران عن الحكومة السورية التي انخفضت نفقاتها مع فرار أكثر من ثلاثة ملايين سوري من البلاد وتدفق المساعدات الدولية لمساعدة هؤلاء اللاجئين. ويتوقع يازجي أن يشهد الاقتصاد السوري "تراجعا مستمرا وتدرجيا" على المدى القصير لكن الحكومة السورية ستبقى على رغم ذلك قادرة على دفع الرواتب، بمساعدة حلفائها. ويقدر كغدو من جهته أن سورية ستحتاج إلى عقد من إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب، علماً أن نهاية النزاع لا تبدو قريبة. ويقول: "الفرصة تضيع مع كل يوم جديد".

الحرب في سوريا أعادت عجلة الاقتصاد عقوداً الى الوراء

المستقبل

اعادت الحرب التي تشهدها سوريا منذ نحو اربع سنوات، عجلة الاقتصاد عقوداً الى الوراء، بعدما كان يصنف اقتصادها في السابق على انه واعد، بحسب ما يرى خبراء باتوا يشككون في قدرة هذا القطاع على التعافي.

وفي ظل العقوبات المفروضة عليها وتبعات النزاع المستمر منذ منتصف اذار 2011، اصبحت الحكومة السورية تواجه تراجعاً في الايرادات وتعتمد بشكل اكبر على مساعدات حليفيها الرئيسيين ايران وروسيا.

ويقول مدير برنامج «الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا»، باسل كغدو، «خسرنا عقداً من الزمن من حيث مؤشرات النمو البشري، والاقتصاد اليوم تقلص ليعود الى الحجم الذي كان عليه في الثمانينات».

ويضيف هذا المسؤول المكلف من الامم المتحدة ملف اعادة بناء المجتمع والاقتصاد السوريين «سوريا الامس لن تعود ابداً. الاقتصاد سيكون اصغر حجماً، وعدد السكان سيكون اقل».

وتجاوزت معدلات الناتج المحلي الاجمالي في سوريا قبل بدء النزاع، معدلاته في دول عربية اخرى مثل الاردن وتونس. واحتلت سوريا موقعا جيدا على سلم مؤشرات النمو، وبينها تلك الخاصة بالصحة والتعليم.

غير ان العنف الدامي الذي شهدته البلاد بعد تحول الحركة الاحتجاجية ضد نظام الرئيس بشار الاسد الى نزاع مسلح، دفع المستثمرين الى المغادرة وقضى على البنية التحتية واصاب الاقتصاد في الصميم. وتقول المسؤولة في قسم الشرق الاوسط واسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، ماي خميس، ان «الناتج المحلي الاجمالي تقلص بنحو 40 في المئة»، مضيفة ان «انتاج النفط يكاد يتوقف ومعدلات التضخم بلغت نحو 120 في المئة في اب 2013، بينما كانت اربعة في المئة في 2011، قبل ان تبلغ في ايار الى 50 في المئة».

وتشير ارقام الامم المتحدة الى ان صادرات البلاد ووارداتها تراجعت باكثر من 90 في المئة، فيما تجاوزت نسبة البطالة الخمسين في المئة.

والى جانب الدمار الذي تخلفه المعارك اليومية والشلل الذي تتسبب به في معظم القطاعات، فان العقوبات الغربية على سوريا تلعب دوراً رئيسياً في جر الاقتصاد الى الورا.

وبين اكثر العقوبات تأثيراً تلك التي تطل قطاعي النفط والمصارف، اذ تراجعت صادرات النفط حالياً الى نحو صفر في المئة بينما وضعت المصارف المملوكة من الحكومة على لوائح سوداء في دول عدة.

ويقول مدير موقع «سيريا ريبورت» الالكتروني، الاقتصادي جهاد يازجي، ان «العديد من الاعمال تأبى الاستمرار في سوريا (...) بسبب العواقب المحتملة التي يمكن ان تترتب عليها وتؤثر على حضورها في الولايات المتحدة واماكن اخرى».

ويضيف «الحكومة لم تعد تملك مصادر دخل مهمة»، مشيراً في موازاة ذلك الى ان الاستثمار الحكومي في البنية التحتية توقف بشكل شبه كامل، بينما بقيت الرواتب على ما كانت عليه.

وفي مواجهة تراجع الإيرادات، اتخذت الحكومة السورية مجموعة إجراءات تقوم على التكتشف وبينها إلغاء الدعم عن بعض المواد، فارتفعت أسعار الخبز بنسبة 70 في المئة، وتضاعفت أسعار السكر والأرز، وكذلك فواتير الكهرباء والماء، بحسب يازجي.

ويقول خبير في الاقتصاد السوري رفض الكشف عن اسمه ان «الحكومة قامت باقتطاع الكثير من المصاريف. واليوم، لا تستورد هذه الحكومة سوى ما تعتبره ضرورة قصوى: الغذاء والسلاح». ويشير الى ان النظام يعتمد ايضا على رجال اعمال اغنياء لدفع رواتب الميليشيات الموالية له ولاستيراد النفط وبيعه الى القطاعات الخاصة.

وفي خضم هذا التدهور الاقتصادي، اصبحت المساعدات التي يقدمها حليفا سوريا الرئيسيان، ايران وروسيا، بمثابة حبل الانقاذ الوحيد.

وقدمت طهران العام الماضي الى دمشق نحو 4,6 مليارات دولار لتسد ثمن الواردات السورية من الطاقة والقمح، فيما قدمت موسكو هذا العام بحسب تقارير بين 300 مليون دولار و327 مليونا.

ويستبعد خبراء ان تتخلى كل من روسيا وايران عن الحكومة السورية التي انخفضت نفقاتها مع فرار اكثر من 3 ملايين سوري من البلاد وتدفق المساعدات الدولية لمساعدة هؤلاء اللاجئين.

ويتوقع يازجي ان يشهد الاقتصاد السوري «تراجعا مستمرا وتدرجيا» على المدى القصير لكن الحكومة السورية ستبقى رغم ذلك قادرة على دفع الرواتب، بمساعدة حلفائها.

ويقدر كغدو من جهته ان سوريا ستحتاج الى عقد من اعادة الاعمار بعد انتهاء الحرب، علما ان نهاية النزاع لا تبدو قريبة. ويقول «الفرصة تضيع مع كل يوم جديد».

140 بليون دولار خسائر النزاع السوري

لييانون 24

تُجمع الأطراف المتابعة للتطورات السوريّة على أن توقيت الحديث عن انطلاق عملية إعادة الإعمار في سوريا لا يزال مبكراً، لكن تقديرات هذه الجهات تتفاوت عند إصدار أرقام وتوقعات لإجمالي الخسائر التي أنتجتها الحرب هناك.

السقف الأعلى لهذه التقديرات جاء أخيراً من البنك الدولي الذي قدرّ الكلفة بحوالي 200 بليون دولار، بينما تدنت تقديرات خبراء مستقلين إلى حوالي 80 بليوناً، ووفق توقعات غير منشورة لـ "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا" (إسكوا) فإن هذه الكلفة تصل إلى 140 بليوناً. ويعول الاقتصاديون على

الدور الفاعل الذي ستؤديه دول الجوار في هذه العملية ويشيرون بوضوح إلى الاستفادة والانعكاس الإيجابي على اقتصاداتها.

ويوضح رئيس قسم السياسات الاقتصادية في إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في "إسكوا"، خالد أبو إسماعيل، لـ"الحياة" أن العمل بدأ قبل أكثر من عام ونصف العام على مشروع إعداد الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا، وقد تطلب العمل مشاورات مع الأطراف كافة، مشيراً إلى أن عدد المشاركين ناهز 350 شخصية متنوعة تمثل كل الطيف السياسي السوري.

ويلفت منسق برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا، باسل كغدو، إلى أن المشروع يهدف إلى تقويم حاجات سوريا ما بعد النزاع على مستوى السياسات والخيارات وكلفة كل واحد منها، ولا يركز على إعادة الإعمار بمقدار ما يركز على إعادة البناء بصفاتها عملية شاملة تطاول المستويات الاجتماعية والثقافية وحاجات المواطن السوري بالدرجة الأولى، لافتاً إلى أن المرجعية الأساسية في إعداد المشروع هي تقاطع ملفات حقوق الإنسان والمرأة والمجتمع المدني والحوكمة.

ويشير أبو إسماعيل إلى أن النتيجة الثانية لهذا البرنامج هي تقرير عن كلفة النزاع في سوريا وأثرها في الاقتصاد الكلي والأهداف الإنمائية، وأثر ذلك في الاقتصاد الكلي والأهداف الإنمائية التي حددتها أهداف الألفية. ويتابع: "نجمع فريقاً من الخبراء لدرس سبل تدبير هذه المصادر ونعمل على وضع إطار اقتصادي متوسط المدى ليس فقط لإعادة الإعمار، بل لوضع نظرة اقتصادية تفصيلية لمستقبل سوريا ما بعد الأزمة".

ويضيف: "إذا نظرنا بعيداً من المصالح الشخصية للأطراف المانحة، فإن سوريا ستستقطب مستثمرين ورؤوس أموال لإعادة الإعمار، وأنا لست قلقاً على تمويل هذه العملية"، واستدرك بالقول: "ما يقلقني أكثر هو غياب خطة لليوم الأول بعد انتهاء الأزمة. لذلك، نحن نعمل على وضع هذه البرامج لتساعد أيّاً كان في سدة القيادة".

وحول الانعكاسات المرتقبة لعملية إعادة الإعمار على دول الجوار يعتبر أبو إسماعيل أن السوريين سيؤدون الدور الأساسي فيها ويقول: "في الظروف العادية لم تكن المرافق والمرافق الموجودة قادرة على تلبية متطلبات الاقتصاد المحلي، بالتالي فإن عملية الإعمار ستطلب الاستعانة بكل دول الجوار لتوفير الدعم ولتكون نقاط انطلاق للشركات المساهمة في هذه العملية".

أرقام وبيانات

وتظهر أرقام حديثة حصلت عليها "الحياة" من "إسكوا" التي ستنشرها في وقت لاحق، أن نمو الناتج المحلي تراجع 28 في المئة في 2012، و17 في المئة في 2013، في حين بلغت نسبة التضخم 90 في المئة، وتراجعت الصادرات 95 في المئة والواردات 93 في المئة بين عامي 2010 و2013، في حين انخفض التحصيل الضريبي العام الماضي بحوالي 34 في المئة مقارنة بعام 2010.

ووفق البيانات، فإن الإنفاق الجاري بلغ 16 في المئة من الناتج في 2010، ليرتفع إلى 34 في المئة في 2013، بينما تراجعت العائدات الحكومية من 21 في المئة إلى 10 في المئة في 2013. في موازاة ذلك، سجل العجز الحكومي زيادة من 4.5 في المئة خلال 2010 إلى 26 في المئة.

وفي حين وصل الدين المحلي إلى 88 في المئة في 2013، يُتوقع أن يتجاوز 97 في المئة من الناتج في 2015، أما الدين الخارجي فبلغ 17 في المئة ويُتوقع أن يصل إلى 100 في المئة من حجم الناتج في 2015. وتبيّن الأرقام أن الاستثمار الحكومي تراجع من تسعة في المئة في 2010 إلى 2.5 في المئة العام الماضي.

ووفق تقديرات "إسكوا"، فإن الخسائر الإجمالية للنزاع السوري بلغت 139.7 بليون دولار حصة القطاع الخاص منها 69.1 بليون، أو 69 في المئة مقابل 31 في المئة للقطاع العام. وتكبد قطاع البناء خسائر قيمتها 29 بليون دولار وطاولت تداعياتها 11.276 مليون شخص، أي 50 في المئة من إجمالي السكان تقريباً بينهم 32 في المئة في حلب وحدها، و20 في المئة في ريف دمشق و12 في المئة في حمص، وبلغ عدد المساكن المتضررة جزئياً أو كلياً حوالي مليونين.

ويشدد كغدو على وجود فارق ما بين كلفة إعادة البناء التي تفوق حسابات الخسائر الإجمالية للنزاع، وكلفة إعادة استرداد الخسائر التنموية وإعادة تقويم التراجع الجذري في مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية والتي تشكل التحدي والهاجس الأكبر لمستقبل سوريا.

بناء جزئي

ويؤكد الباحث الرئيسي في "مركز كارنيغي للشرق الأوسط"، يزيد صايغ، أن الأرقام المتداولة في ملف إعادة إعمار سوريا كثيرة ومتفاوتة، ما يصعب استخلاص رقم دقيق كما أن استمرار المعارك لا يترك مجالاً لاستنتاج تقديرات حاسمة.

ويشير في حديث إلى "الحياة" إلى أن تقطع القتال في المناطق السورية يتيح المجال أمام عمليات إعادة بناء محدودة من خلال إصلاح المنازل أو المتاجر المتضررة، ويلفت إلى أن الحكومة السورية تدعو في شكل مستمر رجال الأعمال إلى إعادة بناء مؤسساتهم في دمشق والمدن الساحلية، لكن ذلك يبقى على مستوى محدود لا يمكن تعميمه.

ويشدد صايغ على أن تمويل إعادة الإعمار مسألة مهمة، لكن مصادره غير واضحة المعالم وستحدد تبعاً لشكل السلطة التي ستنشأ بعد نهاية الحرب، ويقول: "حتى لو حصل سلام بشروط أصدقاء سوريا، فهل ستكون هذه المجموعة جاهزة لاستثمار عشرات بلايين الدولارات في هذا المشروع؟ أنا أشك، وفي المقابل هل سيكون باستطاعة حلفاء النظام الحالي تمويل مشروع بهذه الضخامة؟ هذا مدعاة للشك أيضاً". ويضيف: "أعتقد أن رأس المال السوري الذي هاجر خلال الحرب سيؤدي دوراً أساسياً في عملية إعادة الإعمار، لكن

يجب الانتباه إلى أن أي جهة تستثمر في سوريا ستسعى للحصول على مكاسب سياسية ونفوذ في المقابل، وهو ما حصل في لبنان بعد الحرب".

ويؤكد صايغ أن استفادة اقتصادات الدول المجاورة لسوريا ستعتمد أولاً على مدى الاستقرار الأمني الذي ستتمكن السلطة الجديدة من تأمينه ويستدرك بالقول: "جذب رجال الأعمال من دول الجوار إلى سوريا التي تحظى بإمكانات جيدة يتوقف على مدى نشاط الاقتصاد السوري وتمكن السلطة الجديدة من بسط الأمن".

استفادة لبنان

ويرى صايغ أن لبنان سيستفيد من كونه معبراً قريباً من سوريا كما أن مصارفه وقطاعه الخاص سيحققان استفادة كبيرة ويقول: "يبدو أن رجال الأعمال اللبنانيين يستعدون لتلك المرحلة كما فعلوا في كردستان العراق حيث استفادوا من عامل الاستقرار، ما يمكن أن يتكرر في سوريا".

ويعتقد الباحث الاقتصادي، مازن سويد، أن الاقتصاد اللبناني قادر على تحقيق استفادة من مشروع إعادة إعمار سوريا ويقول لـ"الحياة": "إن لبنان وقطاعه الخاص لديهما الخبرة في هذا المجال بعدما خاضا أكثر من تجربة، خصوصاً في إعادة بناء البنية التحتية من مطارات ومرافئ وطرق وسواها، لكنني أعتقد أن من المبكر الحديث عن إطلاق مشروع إعادة إعمار سوريا، والحديث عن هذا الأمر بعد انتهاء الانتخابات السورية يجب ألا يؤشر إلى أن الأمور انتهت هناك".

ورداً على سؤال حول وصول ممثلين لشركات عربية وأجنبية إلى لبنان لاستطلاع الأوضاع في سوريا وتحضير مقار تكون منطلقاً في مرحلة إعادة الإعمار، يجيب سويد: "هناك شركات تأتي إلى لبنان في شكل دائم سواء عبر ممثلين تتدبهم أو عبر شركات لبنانية، وهذا أمر روتيني، لبنان سيستفيد من أية مبالغ يمكن أن يحصل عليها من مشروع إعمار سوريا الذي قدّر البنك الدولي حجمه بحوالي 200 بليون دولار، وستشكل نقطة دفع للاقتصاد اللبناني وستنعكس على نمو الناتج المحلي وسيحدث طفرة كبيرة، لكن هذا لن يحصل غداً".

140 بليون دولار خسائر النزاع السوري

الحياة

هيثم طيش

تُجمع الأطراف المتابعة للتطورات السوريّة على أن توقيت الحديث عن انطلاق عملية إعادة الإعمار في سوريا لا يزال مبكراً، لكن تقديرات هذه الجهات تتفاوت عند إصدار أرقام وتوقعات لإجمالي الخسائر التي أنتجتها الحرب هناك.

السقف الأعلى لهذه التقديرات جاء أخيراً من البنك الدولي الذي قدرّ الكلفة بحوالى 200 بليون دولار، بينما تدنت تقديرات خبراء مستقلين إلى حوالى 80 بليوناً، ووفق توقعات غير منشورة لـ "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا" (إسكوا) فإن هذه الكلفة تصل إلى 140 بليوناً. ويعوّل الاقتصاديون على الدور الفاعل الذي ستؤديه دول الجوار في هذه العملية ويشيرون بوضوح إلى الاستفادة والانعكاس الإيجابي على اقتصاداتها.

ويوضح رئيس قسم السياسات الاقتصادية في إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في "إسكوا"، خالد أبو إسماعيل، لـ "الحياة" أن العمل بدأ قبل أكثر من عام ونصف العام على مشروع إعداد الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا، وقد تطلب العمل مشاورات مع الأطراف كافة، مشيراً إلى أن عدد المشاركين ناهز 350 شخصية متنوعة تمثل كل الطيف السياسي السوري.

ويلفت منسق برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا، باسل كغدو، إلى أن المشروع يهدف إلى تقويم حاجات سوريا ما بعد النزاع على مستوى السياسات والخيارات وكلفة كل واحد منها، ولا يركز على إعادة الإعمار بمقدار ما يركز على إعادة البناء بصفقتها عملية شاملة تطاول المستويات الاجتماعية والثقافية وحاجات المواطن السوري بالدرجة الأولى، لافتاً إلى أن المرجعية الأساسية في إعداد المشروع هي تقاطع ملفات حقوق الإنسان والمرأة والمجتمع المدني والحوكمة.

ويشير أبو إسماعيل إلى أن النتيجة الثانية لهذا البرنامج هي تقرير عن كلفة النزاع في سوريا وأثرها في الاقتصاد الكلي والأهداف الإنمائية، وأثر ذلك في الاقتصاد الكلي والأهداف الإنمائية التي حددتها أهداف الألفية. ويتابع: "نجمع فريقاً من الخبراء لدرس سبل تدبير هذه المصادر ونعمل على وضع إطار اقتصادي متوسط المدى ليس فقط لإعادة الإعمار، بل لوضع نظرة اقتصادية تفصيلية لمستقبل سوريا ما بعد الأزمة".

ويضيف: "إذا نظرنا بعيداً من المصالح الشخصية للأطراف المانحة، فإن سوريا ستستقطب مستثمرين ورؤوس أموال لإعادة الإعمار، وأنا لست قلقاً على تمويل هذه العملية"، واستدرك بالقول: "ما يقلقني أكثر هو غياب خطة لليوم الأول بعد انتهاء الأزمة. لذلك، نحن نعمل على وضع هذه البرامج لتساعد أيّاً كان في سدة القيادة".

وحول الانعكاسات المرتقبة لعملية إعادة الإعمار على دول الجوار يعتبر أبو إسماعيل أن السوريين سيؤدون الدور الأساسي فيها ويقول: "في الظروف العادية لم تكن المرافئ والمرافق الموجودة قادرة على تلبية متطلبات الاقتصاد المحلي، بالتالي فإن عملية الإعمار ستتطلب الاستعانة بكل دول الجوار لتوفير الدعم ولتكون نقاط انطلاق للشركات المساهمة في هذه العملية".

أرقام وبيانات

وتظهر أرقام حديثة حصلت عليها "الحياة" من "إسكوا" التي سنتشرها في وقت لاحق، أن نمو الناتج المحلي تراجع 28 في المئة في 2012، و17 في المئة في 2013، في حين بلغت نسبة التضخم 90 في المئة، وتراجعت الصادرات 95 في المئة والواردات 93 في المئة بين عامي 2010 و2013، في حين انخفض التحصيل الضريبي العام الماضي بحوالي 34 في المئة مقارنة بعام 2010.

ووفق البيانات، فإن الإنفاق الجاري بلغ 16 في المئة من الناتج في 2010، ليرتفع إلى 34 في المئة في 2013، بينما تراجعت العائدات الحكومية من 21 في المئة إلى 10 في المئة في 2013. في موازاة ذلك، سجل العجز الحكومي زيادة من 4.5 في المئة خلال 2010 إلى 26 في المئة.

وفي حين وصل الدين المحلي إلى 88 في المئة في 2013، يُتوقع أن يتجاوز 97 في المئة من الناتج في 2015، أما الدين الخارجي فبلغ 17 في المئة ويُتوقع أن يصل إلى 100 في المئة من حجم الناتج في 2015. وتبين الأرقام أن الاستثمار الحكومي تراجع من تسعة في المئة في 2010 إلى 2.5 في المئة العام الماضي.

ووفق تقديرات "إسكوا"، فإن الخسائر الإجمالية للنزاع السوري بلغت 139.7 بليون دولار حصة القطاع الخاص منها 69.1 بليون، أو 69 في المئة مقابل 31 في المئة للقطاع العام. وتكبد قطاع البناء خسائر قيمتها 29 بليون دولار وطاولت تداعياتها 11.276 مليون شخص، أي 50 في المئة من إجمالي السكان تقريباً بينهم 32 في المئة في حلب وحدها، و20 في المئة في ريف دمشق و12 في المئة في حمص، وبلغ عدد المساكن المتضررة جزئياً أو كلياً حوالي مليونين.

ويشدد كغذو على وجود فارق ما بين كلفة إعادة البناء التي تفوق حسابات الخسائر الإجمالية للنزاع، وكلفة إعادة استرداد الخسائر التنموية وإعادة تقويم التراجع الجذري في مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية والتي تشكل التحدي والهاجس الأكبر لمستقبل سوريا.

بناء جزئي

ويؤكد الباحث الرئيسي في "مركز كارنيغي للشرق الأوسط"، يزيد صايغ، أن الأرقام المتداولة في ملف إعادة إعمار سوريا كثيرة ومتفاوتة، ما يصعب استخلاص رقم دقيق كما أن استمرار المعارك لا يترك مجالاً لاستنتاج تقديرات حاسمة.

ويشير في حديث إلى "الحياة" إلى أن تقطع القتال في المناطق السورية يتيح المجال أمام عمليات إعادة بناء محدودة من خلال إصلاح المنازل أو المتاجر المتضررة، ويلفت إلى أن الحكومة السورية تدعو في شكل مستمر رجال الأعمال إلى إعادة بناء مؤسساتهم في دمشق والمدن الساحلية، لكن ذلك يبقى على مستوى محدود لا يمكن تعميمه.

ويشدد صايغ على أن تمويل إعادة الإعمار مسألة مهمة، لكن مصادره غير واضحة المعالم وستتحدد تبعاً لشكل السلطة التي ستنشأ بعد نهاية الحرب، ويقول: "حتى لو حصل سلام بشروط أصدقاء سوريا، فهل ستكون هذه المجموعة جاهزة لاستثمار عشرات بلايين الدولارات في هذا المشروع؟ أنا أشك، وفي المقابل هل سيكون باستطاعة حلفاء النظام الحالي تمويل مشروع بهذه الضخامة؟ هذا مدعاة للشك أيضاً". ويضيف: "أعتقد أن رأس المال السوري الذي هاجر خلال الحرب سيؤدي دوراً أساسياً في عملية إعادة الإعمار، لكن يجب الانتباه إلى أن أي جهة تستثمر في سوريا ستسعى للحصول على مكاسب سياسية ونفوذ في المقابل، وهو ما حصل في لبنان بعد الحرب".

ويؤكد صايغ أن استفادة اقتصادات الدول المجاورة لسوريا ستعتمد أولاً على مدى الاستقرار الأمني الذي ستتمكن السلطة الجديدة من تأمينه ويستدرك بالقول: "جذب رجال الأعمال من دول الجوار إلى سوريا التي تحظى بإمكانات جيدة يتوقف على مدى نشاط الاقتصاد السوري وتمكن السلطة الجديدة من بسط الأمن".

استفادة لبنان

ويرى صايغ أن لبنان سيستفيد من كونه معبراً قريباً من سوريا كما أن مصارفه وقطاعه الخاص سيحققان استفادة كبيرة ويقول: "يبدو أن رجال الأعمال اللبنانيين يستعدون لتلك المرحلة كما فعلوا في كردستان العراق حيث استفادوا من عامل الاستقرار، ما يمكن أن يتكرر في سوريا".

ويعتقد الباحث الاقتصادي، مازن سويد، أن الاقتصاد اللبناني قادر على تحقيق استفادة من مشروع إعادة إعمار سوريا ويقول لـ"الحياة": "إن لبنان وقطاعه الخاص لديهما الخبرة في هذا المجال بعدما خاضا أكثر من تجربة، خصوصاً في إعادة بناء البنية التحتية من مطارات ومرافئ وطرق وسواها، لكنني أعتقد أن من المبكر الحديث عن إطلاق مشروع لإعادة إعمار سوريا، والحديث عن هذا الأمر بعد انتهاء الانتخابات السورية يجب ألا يؤشر إلى أن الأمور انتهت هناك".

ورداً على سؤال حول وصول ممثلين لشركات عربية وأجنبية إلى لبنان لاستطلاع الأوضاع في سوريا وتحضير مقار تكون منطلقاً في مرحلة إعادة الإعمار، يجيب سويد: "هناك شركات تأتي إلى لبنان في شكل دائم سواء عبر ممثلين تنتدبهم أو عبر شركات لبنانية، وهذا أمر روتيني، لبنان سيستفيد من أية مبالغ يمكن أن يحصل عليها من مشروع إعمار سوريا الذي قدر البنك الدولي حجمه بحوالي 200 بليون دولار، وستشكل نقطة دفع للاقتصاد اللبناني وستعكس على نمو الناتج المحلي وسيحدث طفرة كبيرة، لكن هذا لن يحصل غداً".

الحرب في سوريا تعيد الاقتصاد عقوداً إلى الوراء

الشرق الأوسط

أعدت الحرب التي تشهدها سوريا منذ نحو 4 سنوات عجلة الاقتصاد عقودا إلى الوراء، بعدما كان يصنف اقتصادها في السابق على أنه واعد، بحسب ما يرى خبراء باتوا يشككون في قدرة هذا القطاع على التعافي.

وفي ظل العقوبات المفروضة عليها وتبعات النزاع المستمر منذ منتصف مارس (آذار) 2011، أصبحت الحكومة السورية تواجه تراجعا في الإيرادات وتعتمد بشكل أكبر على مساعدات حليفيها الرئيسيين إيران وروسيا.

ويقول مدير برنامج «الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا»، باسل كغدو، لوكالة الصحافة الفرنسية: «خسرنا عقدا من الزمن من حيث مؤشرات النمو البشري، والاقتصاد اليوم تقلص ليعود إلى الحجم الذي كان عليه في الثمانينات».

ويضيف هذا المسؤول، المكلف من الأمم المتحدة ملف إعادة بناء المجتمع والاقتصاد السوريين: «سوريا الأمس لن تعود أبدا. الاقتصاد سيكون أصغر حجما، وعدد السكان سيكون أقل».

وتجاوزت معدلات الناتج المحلي الإجمالي في سوريا قبل بدء النزاع، معدلاته في دول عربية أخرى مثل الأردن وتونس. واحتلت سوريا موقعا جيدا على سلم مؤشرات النمو، وبينها تلك الخاصة بالصحة والتعليم، غير أن العنف الدامي الذي شهدته البلاد بعد تحول الحركة الاحتجاجية ضد نظام الأسد إلى نزاع مسلح، دفع المستثمرين إلى المغادرة وقضى على البنية التحتية وأصاب الاقتصاد في الصميم.

وتقول المسؤولة في قسم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي ماي خميس، إن «الناتج المحلي الإجمالي تقلص بنحو 40 في المائة»، مضيفة أن «إنتاج النفط يكاد يتوقف ومعدلات التضخم بلغت نحو 120 في المائة في أغسطس (آب) 2013، بينما كانت 4 في المائة في 2011، قبل أن تبلغ في مايو (أيار) 50 في المائة».

وتشير أرقام الأمم المتحدة إلى أن صادرات البلاد و وارداتها تراجعت بأكثر من 90 في المائة، فيما تجاوزت نسبة البطالة 50 في المائة.

وإلى جانب الدمار الذي تخلفه المعارك اليومية والشلل الذي سببته في معظم القطاعات، فإن العقوبات الغربية على سوريا تلعب دورا رئيسا في جر الاقتصاد إلى الوراء.

وبين أكثر العقوبات تأثيرا تلك التي تطل قطاعي النفط والمصارف، إذ تراجعت صادرات النفط حاليا إلى نحو صفر في المائة، بينما وضعت المصارف المملوكة من الحكومة على لوائح سوداء في دول عدة.

ويقول مدير موقع «سيريا ريبورت» الإلكتروني الاقتصادي جهاد يازجي، إن «الكثير من الأعمال تأبى الاستمرار في سوريا (...) بسبب العواقب المحتملة التي يمكن أن تترتب عليها وتؤثر في حضورها بالولايات المتحدة وأماكن أخرى».

ويضيف: «الحكومة لم تعد تملك مصادر دخل مهمة»، مشيرا في موازاة ذلك، إلى أن الاستثمار الحكومي في البنية التحتية توقف بشكل شبه كامل، بينما بقيت الرواتب على ما كانت عليه.

وفي مواجهة تراجع الإيرادات، اتخذت الحكومة السورية مجموعة إجراءات تقوم على التشفير وبينها إلغاء الدعم عن بعض المواد، فارتفعت أسعار الخبز بنسبة 70 في المائة، وتضاعفت أسعار السكر والأرز، وكذلك فواتير الكهرباء والماء، بحسب يازجي.

من ناحية ثانية، يذكر خبير في الاقتصاد السوري، رفض الكشف عن اسمه، أن «الحكومة قامت باقتطاع الكثير من المصاريف. واليوم، لا تستورد هذه الحكومة سوى ما تعتبره ضرورة قصوى: الغذاء والسلاح».

ويشير إلى أن النظام يعتمد أيضا على رجال أعمال أغنياء لدفع رواتب الميليشيات الموالية له ولاستيراد النفط وبيعه إلى القطاعات الخاصة.

وفي خضم هذا التدهور الاقتصادي، أصبحت المساعدات التي يقدمها حليفا سوريا الرئيسان، إيران وروسيا، بمثابة حبل الإنقاذ الوحيد.

وقدمت طهران العام الماضي إلى دمشق نحو 4.6 مليار دولار لتسدد ثمن الواردات السورية من الطاقة والقمح، فيما قدمت موسكو هذا العام، بحسب تقارير، بين 300 و327 مليون دولار.

ويستبعد خبراء أن تتخلى كل من روسيا وإيران عن الحكومة السورية التي انخفضت نفقاتها مع فرار أكثر من 3 ملايين سوري من البلاد، وتدفق المساعدات الدولية لمساعدة هؤلاء اللاجئين.

ويتوقع يازجي أن يشهد الاقتصاد السوري «تراجعا مستمرا وتدرجيا» على المدى القصير؛ لكن الحكومة السورية ستبقى على الرغم من ذلك قادرة على دفع الرواتب، بمساعدة حلفائها.

ويقدر كغدو من جهته، أن سوريا ستحتاج إلى عقد من إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب، علما أن نهاية النزاع لا تبدو قريبة.

ويقول: «الفرصة تضيع مع كل يوم جديد».

الاقتصاد عاد عقوداً إلى وراء رجال أعمال يمولون ميليشيات النظام

موقع كلنا شركاء All4Syria

أعدت الحرب التي تشهدها سورية منذ حوالي أربع سنوات عجلة الاقتصاد عقوداً إلى الوراء بعدما كان يصنف اقتصادها في السابق على أنه واعد، وفق ما يرى خبراء باتوا يشككون في قدرة هذا القطاع على التعافي.

وفي ظل العقوبات المفروضة عليها وتبعات النزاع المستمر منذ منتصف آذار (مارس) 2011، أصبحت الحكومة السورية تواجه تراجعاً في الإيرادات وتعتمد في شكل أكبر على مساعدات حليفيها الرئيسيين إيران وروسيا.

ويقول مدير برنامج «الأجندة الوطنية لمستقبل سورية» باسل كغدو: «خسرنا عقداً من الزمن من حيث مؤشرات النمو البشري، والاقتصاد اليوم تقلص ليعود إلى الحجم الذي كان عليه في الثمانينات».

ويضيف هذا المسؤول المكلف من الأمم المتحدة ملف إعادة بناء المجتمع والاقتصاد السوريين: «سورية أمس لن تعود أبداً. الاقتصاد سيكون أصغر حجماً، وعدد السكان سيكون أقل».

وتجاوزت معدلات الناتج المحلي الإجمالي في سورية قبل بدء النزاع، معدلاته في دول عربية أخرى مثل الأردن وتونس. واحتلت سورية موقعاً جيداً على سلم مؤشرات النمو، وبينها تلك الخاصة بالصحة والتعليم. غير أن العنف الدموي الذي شهدته البلاد بعد تحول الحركة الاحتجاجية ضد نظام الرئيس بشار الأسد إلى نزاع مسلح، دفع المستثمرين إلى المغادرة وقضى على البنية التحتية وأصاب الاقتصاد في الصميم.

وتقول المسؤولة في قسم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي ماي خميس إن «الناتج المحلي الإجمالي تقلص بنحو 40 في المئة»، مضيفة أن «إنتاج النفط يكاد يتوقف ومعدلات التضخم بلغت حوالى 120 في المئة في آب (أغسطس) 2013، بينما كانت أربعة في المئة في 2011، قبل أن تبلغ في أيار (مايو) إلى 50 في المئة».

وتشير أرقام الأمم المتحدة إلى أن صادرات وواردات البلاد تراجعت بأكثر من 90 في المئة، فيما تجاوزت نسبة البطالة الخمسين في المئة.

وإلى جانب الدمار الذي تخلفه المعارك اليومية والشلل الذي تتسبب به في معظم القطاعات، فإن العقوبات الغربية على النظام السوري تلعب دوراً رئيسياً في جر الاقتصاد إلى الوراء.

وبين أكثر العقوبات تأثيراً تلك التي تطاول قطاعي النفط والمصارف، إذ تراجعت صادرات النفط حالياً إلى حوالى صفر في المئة، بينما وضعت المصارف المملوكة من الحكومة على لوائح سوداء في دول عدة.

ويقول مدير موقع «سيريا ريبورت» الإلكتروني الاقتصادي جهاد يازجي إن «الكثير من الأعمال تأبى الاستمرار في سورية بسبب العواقب المحتملة التي يمكن أن تترتب عليها وتؤثر في حضورها في الولايات المتحدة وأماكن أخرى». ويضيف: «الحكومة لم تعد تملك مصادر دخل مهمة»، مشيراً في موازاة ذلك إلى أن الاستثمار الحكومي في البنية التحتية توقف في شكل شبه كامل، بينما الرواتب بقيت على ما كانت عليه.

وفي مواجهة تراجع الإيرادات، اتخذت الحكومة السورية مجموعة إجراءات تقوم على التقشف وبينها إلغاء الدعم عن بعض المواد، فارتفعت أسعار الخبز بنسبة 70 في المئة، وتضاعفت أسعار السكر والرز، وكذلك فواتير الكهرباء والماء، وفق يازجي.

ويقول خبير في الاقتصاد السوري رفض الكشف عن اسمه أن «الحكومة قامت باقتطاع الكثير من المصاريف. واليوم، لا تستورد هذه الحكومة سوى ما تعتبره ضرورة قصوى: الغذاء والسلاح». ويشير إلى أن النظام يعتمد أيضاً على رجال أعمال أغنياء لدفع رواتب الميليشيات الموالية له واستيراد النفط وبيعه إلى القطاعات الخاصة.

وفي خضم هذا التدهور الاقتصادي، أصبحت المساعدات التي يقدمها حليفا النظام السوري الرئيسيان، إيران وروسيا، بمثابة حبل الإنقاذ الوحيد.

وقدمت طهران العام الماضي إلى دمشق حوالي 4,6 بليون دولار لتسد ثمن الواردات السورية من الطاقة والقمح، فيما قدمت موسكو هذا العام وفق تقارير بين 300 و327 مليون دولار.

ويستبعد خبراء أن تتخلى كل من روسيا وإيران عن نظام بشار الأسد الذي انخفضت نفقاته مع فرار أكثر من أربعة ملايين سوري من البلاد وتدفق المساعدات الدولية لمساعدة هؤلاء اللاجئين.

ويتوقع يازجي أن يشهد الاقتصاد السوري «تراجعاً مستمراً وتدرجياً» على المدى القصير، لكن الحكومة السورية ستبقى على رغم ذلك، قادرة على دفع الرواتب، بمساعدة حلفائها.
